الثورات العربية: السياق والتحديات: تدخل الدول الإقليمية برعاية ومتابعة أميركية (السعودية وقطر أنموذجاً)

د. محسن صالح
أكاديميٌّ وباحث من لبنان*

* أستاذ علم الاجتماع السياسي، الجامعة اللبنانية

البيئة السياسية: مقدمات

في لحظة تاريخية وسياسية منفلتة من تاريخ العأساة العربية ومن الزمن العأروم، أفاقت الشعوب العربية والعالم على إنسان عربي جديد من حيث العقل والقلب، ومن حيث الرؤية والسلوك. استفاقت على زلزال هز المنطقة، حرك الأرض والسماء والحدود والساحات والجيوش المهمشة المغمورة ودوائر الفكر والقرار، ولم تَرْسُ بعد ارتدادات هذه الزلازل طالت كل زاوية وحفرت عميقاً في كل جبل، فتحركت القيم وبدأت تدرس الحدث، وفجأة أصبح لهذه الشعوب التي كانت موضوعة في سلم متدن من مراتب الشعوب، قيمة وحياة ووجود في المعادلات ... وطهو لشكل جديد من المؤامرات الخارجية أيضا

فمن كاتب فرنسي يقول أنه علينا أن نتعلم من العربي معنى الثورة ومعنى الحرية إلى وزيرة الخارجية الأميركية (كلينتون)، التي تقول إن البلاد العربية ستشهد زلزالاً سيؤثر على العالم، (مباشرة بعد سقوط حسني مبارك). ومن هنا تُطرح التساؤلات: كيف خرجت هذه الثورات إلى الوجود؟ ما هي محركات هذه الثورات؟ أهو الجانب الاجتماعي والاقتصادي أم الجانب السياسي والوطني القومي والثقافي؟ أهو معبر رفح إلى فلسطين أو اتفاق كامب ديفيد، أم وادي عربة الأردن أم البقالة، تلك التي لأبي عزيزي؟ هل هو الفساد أو الديكتاتورية، أم هما معاً؟ البعض تحدث عن نهاية الديكتاتورية والاستبداد، هل انتهيا كثقافة وتربية قبلية سياسية، زرعت

> كاتب فرنسي يقول: علينا أن نتعلم من العربي معنى الثورة ومعنى الحرية. وزيرة الخارجية الأميركية (كلينتون): البلاد العربية ستشهد زلزالاً سيؤثر على العالم

وترعرعت واستسقيت في بعض عقولنا على مدى قرون؟ هل عبرت هذه الثورات من تونس مروراً بالقاهرة وصنعاء وعمان إلى البحرين، وإلى كل زاوية ستصل إليها هذه الثورات العربية، هذا العقل؟ هل تغيرت أولويات البنى الثقافية السياسية والاجتماعية، وحتى الإنسانية، لهذا العقل (أيضاً)، الذي امتحن وابتلي بثقافة الطاعة للحاكم الجائر، أو حتى للمحتل الغاصب لعشرات السنين، قل مئات السنين؟ هل اقتلع العقل العربي فكرة الحاكمية الجائرة وطاعتها العمياء، وإلى الأبد؟ أنى له ذلك! هل تأثر بالفكر الغربي «الديموقراطي» الاستعماري العنصري، أم هل كانت المقاومة في لبنان وفلسطين بإنجازاتهما وانتصاراتهما وإرادتيهما، الجذر الذي نبتت عليه أغصان وورقات وكلمات وشعارات الثورات، فأدرك العربي بعد طول أناة،إنه يمكن أن يحقق نصراً، وأن يؤازر أخاه، وأن يدخل التاريخ مجدداً حراً مستقلاً وفاعلاً.

هل هذه الألوان الثورية المنبثقة والمنتشرة في كل ساحة،عقل وإحساس عربي، بمعزل خارطة وأعلام ومؤسسات الدول العربية وأناشيدها وخطابها الحضاري، التي كانت مترعة بأنفاس المتزلفين يوماً لحسني مبارك وزين بن علي وعلي عبد الله صالح ولأميركا، وتصبح راية واحدة خفاقة تلهج بعودة الروح والثروات المنهوبة بكل روية، كسرقة واغتصاب الصهاينة والغرب الديمقراطي العلماني لفلسطين؟ أم أن هذه الثورات هي وليدٌ لم يكتمل النضج بعد، وستدخل عليه الكثير من الأيادي والعقول والمقولات لتعيده شكلاً ومضموناً جديداً. أم لهذه الثورات جذور مغروسة في كل حدث عزيز في التاريخ، وفي العقيدة وفي اللغة وفي الحدود وفي لون البشرة، التي تنتج لوناً للفكرة، لها عبقها الخاص ولها روحها السامية، التي تفتخر بتاريخها ويفتخر التاريخ بوجودها.

هذه الثورات: ولادة طبيعية بعد عقم! نعم .لا استفزاز ولا إهانة. إن حاكميات الوطن العربي كانت، ولا يزال بعضها، وبالأ مستداماً يكن الحقد والتآمر على الثورات الوليدة. لقد كانت أسئلة التعجب والاستهجان تدخل كل رأس، بدون استئذان، عند كل محطة ومعركة مفصلية من عمر العرب! من يأتي يستطيع تحمل هؤلاء الحكام لعشرات السنين، سوى أو ربما، ثقافة مبتورة أدمنت ورُوِّضت على حكم الجور والاستهانة والفساد وبيع الأوطان. ربما تشفع لنا هذه الثورات في تبييض السجل الممهور بالديكتاتوريات المستطلة، بعلم وعالم «النظام الأميركي الجديد»،وتصبح أزمنة الشعوب المستضعفة، أزمنة الثقافة الثورية والتغيير الحقيقي: روح وثقافة جمال

ربما تشفع لنا هذه الثورات في تبييض السجل الممهور بالديكتاتوريات المستطلة، بعلم وعالم «النظام الأميركي الجديد»

الدين الأفغاني، وسيد قطب، والشهيد الصدر، والإمام الخميني، والسيد عباس الموسوي، والحاج عماد مغنية، وخالد الإسلامبولي، والشيخ أحمد ياسين، وبن عبالش، ومحمد بو عزيزي، وآلاف الشهداء، الذين حاولوا أن يثأروا لكرامات الأمة والأمة كانت بعدُ ساكنة، حين كان ليل الحكام حالاً ساكناً، والاستعمار قاطناً بسومنا وجوده العذاب المؤرق.

جميل جداً وصبح قيام هذه الثورات، رغم صعوبتها على كل صعيد واجب وحتمي قريب أو بعيد: من إعادة تركيب وبناء الدولة العادلة والممثلة، إلى إعادة تركيب المؤسسات كافة: الأمنية والاجتماعية - الاقتصادية والأحزاب وتوزيع الثروة والتنمية المستدامة، وتحديد الأعداء والأصدقاء إلى إعادة تعريف السياسة والثقافة السياسية، حيث لا غاية تبرر الوسيلة، ولا استعباد أو استضعاف، ولا استثناء أو إقصاء. فالقضايا الوطنية والقومية والثقافية والإنسانية، كلها يجب أن تشكل أساس استعادة الأوطان لأهلها. من غاز سيناء إلى غزة فلسطين، وقدسها العقاومة، إلى تلال كفرشوبا ومزارع شبعا إلى مجدل شمس، المكافحة ضد الاحتلال، إلى عمان وتونس، تتفتح ورود وتمضي عهود، وتستيقظ كل مقولات السياسة لتوضع على مأدبة الحوار، لا بل مأدبة القرار الرسمي والشعبي الجديد. لم يعد هناك من مجال للتفكير بالأولويات. الحكام الساقطون المستسلمون والمهزومون، هم وكلاء الاستعمار خصوصاً الذين أسقطوا في الميادين، حيث كانوا يأتمرون بأمره، فقد كانت القاهرة، قاهرة المعز العزيزة، تأتمر بأمر سفاحين كجورج بوش وديك تشيني، الذي وصف حسني مبارك بـ (الصديق الجيد)، كما وصفه نتنياهو بـ (الصديق الستراتيجي) «لإسرائيل»، طبعاً. وكانت تونس الخضراء تأتمر بأمر قزم سياسي كساركوزي والوزيرة إليو ماري الفرنسيين، ولا تزال بعض العواصم في صنعاء، وبنغازي وطرابلس الغرب والمنامة، تأتمر بإمرة سفير أميركي أو أطلسي. وما زال نتنياهو وعصابته قادرين على التأثير على مجرى هذه الثورات(!). وما زال بعض العرب يستعطون الدعم الأميركي والغربي، لإيقاف رياح التغيير العربية، أو حرفها عن مسارها الذي سيطولهم حتماً، إذاً لتتوقف قليلاً ولتلتقط الأنفاس، ونعيد صياغة وجودنا ومصالحنا، كي لا يبقى بعضٌ يدعي أنه من هذه الأمة، بعض من تبقى من الحكام طبعاً، يحمل قوة الآخر المعادي ويطعننا بالخنجر من الخلف وبالصدر، ويدخل كمنقذ، بعد أن كان حامياً للمفسدين والظالمين من زملائه الساقطين، ويدخل كأحد أهل الدار، وهو مكلف من عواصم القرار بصنع الفجور وشق الثورات وتسويق القتل والفتنة والاغتصاب

اولاً: الثورات العربية: التاريخ وملامح التغيير

بعد انهيار السلطنة العثمانية - التي كانت تحكم وتتحكم بالمنطقة - أوائل القرن العشرين (رسمياً سنة 1921)، ونجاح قوى الحلفاء الغربيين، بخاصة فرنسا وبريطانيا، شهدت البلدان العربية موجات استعمارية متتالية ومركبة، من الاستعمار العسكري المباشر إلى الانتداب والوصاية، ومن الوحدة الجغرافية والثقافية القومية (الهوية) إلى التجزئة القُطرية، الثقافية والسياسية والاقتصادية (خلق هويات متعددة ومختلفة بإدخال عناصر خارجية على التركيب الذاتي لكل قطر أو «دولة»!) (فرانكو- فون أو أنكلو- ساكسون، دول المتوسط، شمال أفريقيا وغرب آسيا...). سهل هذا الأمر عاملان:

الاول: خلو المنطقة العربية من قيادة جامعة، تمتلك الخبرة والمعرفة وتتمتع بشروط ومواصفات القيادة للعبور بالشعوب العربية، من مرحلة متمادية من التخلف والهيمنة إلى مرحلة الاستقلال والتقدم، خصوصاً بعد أن تمكنت قوى الاستعمار الجديد، من تفخيخ عقول بعض النخب والأمراء والسياسيين، بوعود كاذبة والاحتيال على آخرين، مثل علاقة الشريف حسين وغيره من خديويي مصر بالبريطانيين. هذا عدا الاتفاقات المبرمة بين هاتين الدولتين «المنتصرتين» (فرنسا وبريطانيا) حول اقتسام واستعمار المنطقة العربية، من خلال تقسيمها إلى دويلات يسهل حكمها والهيمنة عليها، واستتباعها ثقافياً وسياسياً واقتصادياً. (اتفاقية سايكس- بيكو ووعد بلفور المشؤوم).

الثاني: تسهيل أورو-أميركي لهجرة اليهود إلى فلسطين التي كانت تخضع للانتداب البريطاني، وإمدادهم بعناصر القوة ومساعدتهم على الوصول إلى بناء مستوطناتهم، والقيام بمجازر مروعة رهيبة بحق الفلسطينيين العزل، لتهجيرهم من أرضهم وممتلكاتهم. ويذكر حاييم وايزمان في مذكراته، إن الإنكليز هيأوا له بعض اللقاءات مع «أمراء» من العرب، ليتفاوض معهم حول «مستقبل اليهود في فلسطين.»، وقد افتتح هو وبلفور «الجامعة العبرية» في القدس السليب عام 1925. استكمل المخطط الأورو-أميركي بعد انتصار فرنسا وبريطانيا في الحرب العالمية الثانية،وفرضوا قيام الكيان الغاصب «إسرائيل»، وحذفت فلسطين من على خارطة الدول المستكبرة، وإن بقيت في قلوب أهلها والعرب والأمة الاسلامية.

وتتابعت الهزائم رغم قيام «الثورات الوطنية والقومية» في النصف الثاني من القرن العشرين، ومع كل هزيمة كانت أسس وأفكار وسياسات وأنظمة تنشأ وتتجذر، متناقضة، أو غير مخلصة، لمصالح وطموحات الشعوب العربية. فالنظام الدولي الذي خضع منذ بدايات القرن العشرين للسياسات والمصالح الغربية، لم يترك فرصة ولا مناسبة إلا وحاول من خلالها إضعاف، لا بل محاولة قتل أو استغلال أيّ حركة أو فكرة أو مقاومة أو نظام يحاول الوقوف متصدياً للسيطرة الغربية.

وكانت الانتصارات العسكرية مثلاً، تُحوّل إلى هزائم سياسية (مثل حرب 1973 وقبول نظام السادات في مصر باتفاق كامب ديفيد المذل، وكان أول نظام عربي يعترف علنياً بقيام كيان الاغتصاب الصهيوني). وحصل الأمر نفسه تقريباً مع منظمة التحرير الفلسطينية، التي وصلت إلى مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو، وتنازلت عن فلسطين الوطن والقضية... والطريق المسدود حتى في محاولة الحصول على دولة على الأراضي الفلسطينية التي احتلها الصهاينة عام 1967.

ثانياً: أنظمة عربية وكيلة للسيطرة الأميركية - الغربية

ما بعد مرحلة كامب ديفيد 1979، اكتمل عقد دخول الأنظمة العربية برمتها تقريباً في العصر الأميركي، وأضحت تنفذ سياساتها بالكامل خصوصاً تجاه القضية الفلسطينية، وحتى قضايا وطنية كبرى، من ضمن الرؤية الأميركية لمستقبل المنطقة. وانتقل الصراع إلى مكان آخر أكثر عمقاً وخبثاً استعمارين. أصبح ممنوعاً على العرب أن يبنوا ثقافة سياسية، أو حتى أن يعملوا على إعادة بناء لثقافتهم الذاتية التاريخية والعقائدية الدينية. وممنوع عليهم أيضاً القيام بتنمية حقيقية، تستثمر من خلالها ثرواتهم الوطنية الضخمة، وأنماط التفكير والمهارات، التي كان من الممكن أن تؤدي إلى عدالة اجتماعية مستدامة، وإنتاج نظام اقتصادي يتكامل بدورة قومية - كما فعلت دول نمور آسيا مثلاً- ما يعكس رؤية اقتصادية تنسجم مع ثقافة المجتمع، وتجعل إمكانيات كامنة في العقل الذاتي المستثمر، وليس نمطاً مفروضاً مربكاً وعقيماً، من مثل الأسواق الحرة والخصخصة وتدخل البنك الدولي، ومنظمات أميركية هدفها تدمير اقتصادات البلدان العربية لتسهيل تبعيتها. مثل صارخ على ذلك كان انفتاح مصر-منذ عهد السادات - الذي أفقر المصريين وأدى إلى إفساد مؤسسات الدولة والنظام في

أصبح ممنوعاً على العرب أن يبنوا ثقافة سياسية، أو حتى أن يعملوا على إعادة بناء لثقافتهم الذاتية التاريخية والعقائدية الدينية

مصر، حيث بات تابعاً للولايات المتحدة، والذي باع الغاز المصري بثمن بخس، أقل من كلفة إنتاجه، بحيث أن الشعب المصري كان يخسر من هذه الصفقة مع الكيان الصهيوني الغاصب حوالى أربعة مليارات دولار أميركي سنوياً، في الوقت الذي تشتري الولايات المتحدة النظام المصري وقراره السياسي والاجتماعي برمته بمليارين ونصف المليار، كانت تذهب إلى جيوب حلاوزة النظام الباند وأبنائه. يمكن أن يقال الشيء نفسه عن النظام التونسي السابق والنظام البحريني الحالي المدعوم أميركياً، ويستضيف أحد أقوى الأساطيل الأميركية الأسطول الخامس، وعن دول عربية عدة كما عن النظام اليمني حتى بعد الانتفاضة وخروج علي عبدالله صالح من السلطة، وأنظمة الخليج التي تحاول مصادرة الثورات من حولها، خصوصاً الثورة المصرية، إلى إضافة من علي إلى احتلال البحرين بالقوة السعودية وبعض دول الخليج.

> في الوقت الذي تشتري الولايات المتحدة النظام المصري وقراره السياسي والاجتماعي برمته بمليارين ونصف المليار، كانت تذهب إلى جيوب حلاوزة النظام الباند وأبنائه

إذا، وإزاء هذا الواقع المأساوي للشعوب العربية، فإن السؤال يجب أن يكون، لماذا تأخرت هذه الثورات العربية؟ وليس لماذا قامت؟ أو من قام بها؟ إن واقعاً مأسوياً كهذا، طال أمده إلى هذا الحد، إنما ينم عن ثقافة سياسية تاريخية، آن لها أن تزول من وجدان كل عربي يعيش إحساساً بالاضطهاد والظلم والاستباحة، وإحلال قيم وثقافة الثورة والتجدد، من أجل حياة كريمة يستحقها الإنسان والأجيال القادمة والتاريخ المستقبلي.

الآن، في خضم هذه الوقائع الثورية العربية، حيث تنتفض الشعوب لحقوقها، هناك حرب خفية، بل وعلنية أيضاً، تدور رحاها مع كل مرحلة تتطور فيها هذه الثورات، لتشكل أنظمة جديدة تطمح إلى بناء أمة متجددة ومتطلعة، إلى غد ملؤه الأمل والطموح والاستقلال والحرية، أمة ذاقت أهوالاً مروعة وهزائم مستنكرة، وتذويب طاقات وأفكار وهدرها، إضافة إلى علاقات واتفاقات غير منصفة ومذلة مع الولايات المتحدة والغرب والكيان الصهيوني الغاصب. إن أمام هذه الثورات معارك متعددة المستويات وتحديات مصيرية، ناهيك عن المؤامرات التي تجري الآن، لحرفها واستغلالها من قبل الولايات المتحدة وأعوانها في المنطقة، وبخاصة تلك الدول الخاضعة للهيمنة الأميركية، والتي تستضيف قواعد وأساطيل أميركية، وعلاقات غير علنية - وإن كانت واضحة المعالم والصور السياسية والاقتصادية - مع الكيان الصهيوني الغاصب.

◄

إذاً إزاء الثورات هذه استحقاقات فكرية وسياسية ونضالية، من أجل محو آثار الأنظمة البائدة وتركاتها الفاسدة والمهينة. وأمامها ايضاً تحديات جسام لها علاقة بالإرادة وتغيير النفس والسلوك والنظرة إلى الذات والآخر، والثقافة والتاريخ والوعي السياسة والستراتيجية. لقد قطعت هذه الثورات مرحلة هامة بتخلصها من الدكتاتورية والاستبداد. وهي الآن إزاء تحد داخلي وخارجي، يرتبط باستقلالها وأمانتها لدماء الشهداء، الذين سقطوا في ساحات التغيير والثورة، والمعتقلين الذين ما زال بعضهم في سجون بقايا أنظمة هذه الدول، التي سعوا إلى التحرر منها، وحدود سيادة الأوطان هذه، وقضية فلسطين والعروبة والإنسانية والدين الخلاق والعاكمة العادلة.

ثالثا: التحديات المحلية والخارجية

منذ بدء الحركات الاحتجاجية في كل من تونس ومصر تساءل الكتاب والسياسيون والمراقبون، عن العوامل المؤثرة في هذه الحراكات الشعبية من ناحيتي الأوضاع الداخلية والتدخلات الخارجية. ولعل الجميع تساءل عن الدور الأميركي- الغربي وأتباعه من الأنظمة العربية والداعمين بشدة للأنظمة (التي كانت قائمة) خصوصاً في مصر وتونس وفي المنطقة، وطرق تعاملها مع هذه الانتفاضات. والسؤال الأبرز ربما كان يتعلق، وما زال، بمدى موافقة هذا المحور المهيمن والمؤثر على تعامل أنظمة الحكم في مصر وتونس مع حراكات الشعوب وتطلعاتها وآمالها بعد سنين من الاستضعاف والتنكيل والحرمان، في الوقت الذي ارتبكت فيه الدوائر الأميركية والعربية والصهيونية لفترة وجيزة، عقدت اجتماعات متلاحقة ولأيام متتالية لمجلس الأمن القومي الأميركي، للنظر والتخطيط لما يمكن فعله أو تقديره على ضوء ما يحصل في ميادين وساحات الحرية العربية. هذا الارباك لم يكن ناتجاً عن جهل مطبق للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذه البلدان العربية، (راجع تقارير التنمية العربية التي كانت تصدرها الأمم المتحدة منذ عقدين تقريباً، لترى مدى معرفة صناع القرار في الولايات الأميركية بالأوضاع العربية المزرية)، وإنما كان لوضع خارطة طريق وتوزيع أدوار من المركز الرئيس(البيت الأبيض)، لأطراف داخلية في مواقع الثورات، و«دول» في المنطقة جاهزة ومهيأة ومعدة للسير وفق التوجهات والإملاءات الأميركية، في رسم

عقدت اجتماعات متلاحقة ولأيام متتالية لمجلس الأمن القومي الأميركي، للنظر والتخطيط لما يمكن فعله أو تقديره على ضوء ما يحصل في ميادين وساحات الحرية العربية

مستقبل جديد أو ما سمي بالشرق الأوسط الجديد، ووضع خارطة طريق مبنية على سيناريوهات المصلحة الأميركية الستراتيجية، بما فيها حفظ أمن الحلفاء وعلى رأسهم الكيان الصهيوني الغاصب، والدول التي تقبع على أعلى مخزون نفطي في العالم، أو/ وحالة الفوضى (الهدامة)، ذلك لعدم توفر القوى البناءة بحسب العقل والمصلحة الأميركية- الصهيونية. (من هذا المنطلق، ربما، تحدث رئيس الولايات المتحدة الأميركية باراك أوباما عن هذه الانتفاضات في أيامها الأولى وخاطب الرؤساء، بن علي ومبارك، بأن عليهما الإصلاح. وعندما رأى إصرار المنتفضين والثائرين في ساحات القاهرة وتونس، على التخلص من حليف أميركا الأول وبخاصة في مصر حسني مبارك، بعد سقوط بن علي،قال أوباما: إن على الأنظمة الجديدة أن تحافظ على الاتفاقات المعقودة بين دولها والكيان الصهيوني الغاصب وأميركا أيضاً، ويقصد مصر واتفاقية كامب ديفيد على وجه التحديد.) وقد صرحت المستشارة السابقة لرئيس الولايات المتحدة، وعبرت بوضوح عن أن أوباما لم يكن يرغب في تأييد الثورة، إلا بعد أن فرض الشعب المصري إرادته على كل خصومه، وعلى رأسهم الولايات المتحدة. وقالت «إن الولايات المتحدة لم تكن تريد الثورة المصرية، وأخذت وقتاً طويلاً حتى استوعبت أن الأمر خرج عن سيطرة الرئيس المخلوع حسني مبارك، وأصبح في أيدي الثوار، وبذلك فقد اضطرت لتأييدهم». وقد نقل موقع «أخبار مصر» عن مستشارة أوباما، أنه «حتى الآن يوجد كثيرون في أميركا ممن يرون أن وجود مبارك كان أفضل لتحقيق المصالح الأميركية والإسرائيلية، ويصفونه بأنه أكثر شخص استطاعوا التعامل معه» وقالت مشيرة إلى الإرباك الأميركي بعد نجاح الثورة والفارق الكبير الذي صنعته الثورة في مصر: «عندما قامت الثورة وجد هؤلاء نظاماً جديداً لا يستطيعون السيطرة عليه، عدا عن أن يكون لهم دور فيه.»، وفي تصريحها دلالة لافتة على استعمال أميركا لشعارات - الديموقراطية مثلاً - لا توافق على حصولها في البلدان العربية والدول التي تخضع لسيطرتها السياسية والاقتصادية. أضافت داليا مجاهد:«ما حدث كان مفاجأة للجميع ويجب أن نفهم أنه عندما ينادي المصريون بالديموقراطية، فهذا يقلق أميركا، وليس في مصلحة إسرائيل[1].

أوباما: على الأنظمة الجديدة أن تحافظ على الاتفاقات المعقودة بين دولها و«إسرائيل» وأميركا أيضاً، ويقصد مصر واتفاقية كامب ديفيد على وجه التحديد

1 - السفير السعودية 2011/8/13

أمام إصرار الثوار في مصر على التغيير في السلطة والواقع السياسي للدولة والسلطة، لجأت الولايات المتحدة إلى المجلس العسكري ليكون «حجر الزاوية» في المرحلة

الانتقالية بعد مبارك، «وكان أساس الدعم الذي قدمته للمجلس حسبما يشاع أساس على نقتها، بأن المجلس العسكري سيحافظ على الاستقرار، وتحديدا فيما يخص اتفاق السلام مع إسرائيل». كتبت المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط في مركز «كارنجي» مارينا أوتاواي تقول،إن «الولايات المتحدة تدخل اليوم في الميدان نفسها التي دخلتها بعد 25 يناير (2011)، المهم بالنسبة لواشنطن وجود حكومة السلطة تحافظ على مصالحها، وعندما فشل حليفها حسني مبارك في الحفاظ على الاستقرار، تخلت عنه، وقد سرع في ذلك ثقتها بالبديل العسكري الذي سيحافظ على مصالحها بدوره».[2] في هذه الأثناء، خرج السفير الأمريكي في تل أبيب دان شابيرو لطمأنة الإسرائيليين قائلاً: «إن جميع أطراف السياسة المصرية التي تقيم معها علاقات متمسكة باتفاقية السلام... علما بأن الإدارة الأمريكية تقيم علاقات عابرة أيضا مع الإخوان المسلمين».[3]

2- السفير الأمريكي بالقاهرة يلتقي نائب المشير والمجلس العسكري والتقارير تتحدث عن تطمينات بشأن السلام مع إسرائيل، 2011/11/24.

3- الشرق الأوسط، 2011/11/24.

وفي هذا السياق كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحاول أن تخفف من تصريحات إسرائيلية في قيادة الليكود الحاكم، تدعو إلى الاستعداد لحالة الحرب والمواجهة مع الجيش المصري... في حال انهيار اتفاق السلام بين البلدين. وأتى رد السفير الأمريكي هذا بتأكيده «أن اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل ليس مصلحة مصرية إسرائيلية فحسب، بل مصلحة أمريكية، وأن بلاده تصر على بقائه».[4]

4- المصدر السابق.

هذا التحدي الخارجي المقيت لحركة الثورة المصرية أدى إلى الكثير من المشاكل الداخلية وبخاصة عندما هاجم شباب الثورة السفارة الصهيونية في القاهرة وقتها وسجنوا واعتبروا خارجين على القانون وإرهابيين. هذا في وقت تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إحكام قبضتها على القرارات السياسية الكبرى للدولة الجديدة في مصر. وربما في هذا المجال تتداخل مشاكل الداخل والتركيبة السياسية الفعلية والعلاقة مع الخارج، ما يطرح السؤال الذي ظُن للحظة أن من الممكن تفاديه، لم يمكن فصل حركة الثورة الداخلية وإعادة تشكيل نظام مستقل سيادي، بمعزل عن العوامل الخارجية المؤثرة، والتي كانت سبباً من أسباب ضعف مصر ونظامها السابق وما يشير إلى عدم وضوح في الرؤية السياسية الستراتيجية ونكران للواقع والمستقبل السياسي للدولة،أن مرشحاً وكاتباً كبيراً كمصطفى الفقي يرى ما يخالف مشاعر الشارع المصري الثائر. يقول مصطفى الفقي: «إن إدارة السياسة الخارجية لبلد معين من خلال الشارع بعواطفه وانفعالاته، هي قضية خطيرة، لأنها قد تؤدي إلى اندفاع في اتجاه معين ليست الدولة مهيأة له (الفقي يستخدم الدولة لا الثورة)».[5]

5- الحياة، 2011/09/13.

هذا مع اعترافه في المقال نفسه،إن «إسرائيل كانت وما زالت وسوف تظل كياناً له خصائص تختلف عن دول العالم كله، فهي تقوم على أفكار عنصرية توسعية عدوانية... ولا تخفي على أحد أطماعها في سيناء»، ويعتبر الفقي أن إنزال العلم من فوق السفارة الإسرائيلية في القاهرة، تصرف رمزي قد تكون آثاره السلبية أكثر من عوائده الإيجابية. وهو يبحث عن فصل للسياسات الداخلية والخارجية، مع أن التداخل بينهما - أي السياسات الداخلية والخارجية - لم يكن خافياً على الأميركي والإسرائيلي، كما أشارت مستشارة أوباما أعلاه. وهذا الاتصال هو ما حرك البيت الأبيض الأميركي. وتحدث أوباما كما أشرنا، عن إصراره أن على أيّ حكومة قادمة الحفاظ على المعاهدات الأمنية والسياسية مع واشنطن و«تل أبيب.»

يعتبر الفقي أن إنزال العلم الإسرائيلي من فوق السفارة في القاهرة، تصرف رمزي قد تكون آثاره السلبية أكثر من عوائده الإيجابية، وهو يبحث عن فصل للسياسات الداخلية والخارجية

هذه الإشكالية السياسية تطرح سؤالاً غاية في الأهمية لناحية النظرية السياسية، التي تقوم عليها الدولة - أي دولة -، والوظيفة الموكلة إليها وغاية وعلة وجودها كبنية ضامنة، من الناحيتين الدستورية التشريعية والبناء التنفيذي للمؤسسات التي تمارس الدولة سلطاتها من خلالها. السؤال هو: أيّ شكل من أشكال الدول يريد الثوار أو الأحزاب؟ تلك التي فازت في الإنتخابات النيابية، أو التي لم يحالفها الحظ، ولكنها تحوز على حالة تمثيلية لشريحة شعبية لها تأثيرها ومشاركتها في الحياة السياسية. وهل أن الدولة بعد الثورة تختلف جوهرياً عن الدولة ما قبل الثورة، من حيث الوظيفة والغاية؟ أم أن ما يحصل الآن في مصر، وتونس واليمن وليبيا، مع الاختلاف الكبير بين نتائج الثورات هذه، في تركيب الدول التي قامت بعد أن فرح الثوار والمنتفضون بقدرتهم على قلب أو عزل أو قتل رأس النظام وحاشيته؟. ربما تكون أهم التحديات التي تواجه هذه الثورات هي تحديد الثقافة السياسية التي ستنتهجها على صعيد الممارسة السياسية والعلاقات السياسية بين الأطراف المشكلة للدولة، وشكل ووظيفة السلطة التي أنشئت من أجلها الدول، وبخاصة أمن الأفراد والجماعات والرفاه الاجتماعي للجميع، بحسب طاقة الدولة، إضافة إلى تحديد الأصدقاء والأعداء الذين يتحدون وجود الدولة وأمن مواطنيها[6]. لا تستطيع الثورات العربية، أو الصحوات الإسلامية، أن تؤخر إلى ما لا نهاية، أو تعلق جهاد الثائرين على شماعة الضعف والوهن والفساد الذي أصاب مؤسسات الشعوب، خلال وجود حكام سابقين فاسدين، خانوا أمانة الشعوب، أو حتى باعوا هذه الأمانة في مصارف

6 - إدريس عبد الكريم شحادة، الربيع العربي والمستقبل: دقة المفاهيم وإشكالياتها، قضايا ومواقف، بغداد، وزارة الثقافة العراقية، العدد الأول، 2011، ص12.

وانشطن أو السلك الدولي أو وكالة التنمية الأميركية - أو الصهيونية.

أما الموضوع الأمني، المرتبط بوظيفة الدولة المستقبلية، والاستهلال بالأيام الأولى للشعوب في كل من مصر وتونس وليبيا ... وإبقاء حالة الحصار والاعتقال والمنع من حرية الرأي والتعبير، كلها تنبئ بأن هذه الثورات لا تزال في بداياتها. فلا بد من ربط ميادين التحرير بحدود التحرير، وعدم وجود قوى تخترقها «جمعيات المجتمع المدني» بتمويل أميركي وربما صهيوني أو من يصب في خانة استهداف الثورة وتطوراتها. الأمن السياسي هنا ينفصل عن الأمن الوطني والأمن الاقتصادي وعدم الارتهان لدعم القوى الخارجية، لأن هذا الأمر سيحكم على الثورة بالفشل. عليها المناورة بالتحجيم والتكوص التدرّجي، والتحول عن الحلم الذي رسمته دماء شهداء هذه الثورات ودموع الأمهات والأطفال. لهذا لا بد من التفكير الجدي والإبداعي باستغلال مهارات وإمكانات البلدان الثائرة، بما يؤمن مستقبلاً سيادياً ومعتمداً على الذات. مصادر القوة هذه متوفرة بقوة. المهم أن تتوفر الإرادة والاستقلالية.

لا بد من ربط ميادين التحرير بحدود التحرير، وعدم وجود قوى تخترقها «جمعيات المجتمع المدني» بتمويل أميركي وربما صهيوني أو من يصب في خانة استهداف الثورة وتطوراتها

يتساوق مع ذلك هوية الدولة والتشريعات الحافظة لهذه الهوية المرتبطة بالتراث المتجذرة في العقول الثائرة. فلا دولة بدون هوية بمقومات ثقافية مشتركة لدى الجمهور المؤمن بأهمية التغيير على أسس هذه الثقافة. إذا ضمن الشعب حق الاعتراف من قبل هؤلاء الذين يحوزون الآن على السلطة «بالقوة»، بأنه هو صانع وحامل الثورة واستمراريتها، فإنه سيضع إمكاناته كافة وتعاونه في سبيل بناء دولة عادلة، لا تحتكر السلطة والثروة وتقزم المجتمع والدولة. لهذا لا بد من وضع تشريعات وفصل سلطات، يوزع الوظائف في سبيل خدمة الشعب. يقول في هذا المجال المفكر المصري نبيل عبد الفتاح: «تواجه تجارب التحول السياسي نحو الديموقراطية في أعقاب الانتفاضات الثورية - أو الثورات المدنية - في بعض البلدان العربية، عدد من التحديات والعوائق البنائية التي تحول دون انتقال سلس، أو بالأحرى دون توافق حول الحشركات والقيم الرئيسة المؤسسة للنظام الجديد، سواء على صعيد الهندسة الدستورية وتوزيع القوة بين السلطات الثلاث... وهل تستمر ثقافة الهيمنة الدستورية للرئيس أو للسلطة التنفيذية... والطغيانية بدون ضابط».[7]

7 - نبيل عبد الفتاح، «تحديات الانتقال الديموقراطي في مصر»، في: التحولات السياسية والثورات المدنية: تحولات السياسة في دول البحر المتوسط العربية وتونس وتقديم الثقافة العربية، نبيل عبد الفتاح (القاهرة: مكتبة الأسرة، 2011)، ص 31.

أما الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاستقرار العام للنظام، في كل من

اليمن والبحرين وليبيا، فما زالت بعيدة كل البعد عن اليقين. وربما إعلان استقلال إقليم برقة بشرق ليبيا بمستقبل سيئ في هذه البلدان، خصوصاً أن جنوب اليمن ربما يحصل على دولة أكثر خطورة، بما ينذر بحرب داخلية «مستدامة»، تغذيها قوى خارجية، وعلى رأسها الولايات المتحدة صاحبة نظريات «صدام الحضارات» و«الفوضى الخلاقة». وهل تكون الفوضى بناءة وعلى أنقاض ضحايا الشعوب العربية، ترسمها سياسات واستطلاعات الهدامة لاستقرار الدول التي تكن لها العداء، وتريد قتل الحياة فيها إذا لم تذعن لهيمنتها.

إن أمام هذه الدول/الشعوب فرصة تاريخية بإعادة تشكيل ذاتها التاريخية الجديدة، وهي قد بدأت. فإما أن تتابع ثوراتها باختيار الممثلين الحافظين استمرار مفاعيل الشعارات والنفوس التي رفعتها أو أنها ستحكم على نفسها وعلى ثوراتها بالتعرض للاغتيال. والقناصة الذين يحملون سلاحهم يقفون على أعلى السطوح، أنزلوهم قبل أن يقتلوا مستقبلكم.

القناصة الذين يحملون سلاحهم يقفون على أعلى السطوح، أنزلوهم قبل أن يقتلوا مستقبلكم

رابعاً: التحديات الصعبة

في هذا السياق حصلت اجتماعات دورية بين الأميركيين وحلفائهم في المنطقة (بخاصة السعودية وقطر)، ورسموا مجموعة من التوجهات والأدوار، التي من شأنها أن تجعل لبيلاد الخلفاء دوراً وظيفيا مهماً ولاعباً مشاركاً في تشكيل صورة الواقع السياسي المستقبلي للبلدان الثائرة. في هذا الإطار بدأت شركة قطر/ الجزيرة، ترسم الصورة وتركز على الحدث الذي تراه مناسباً في خدمة الأهداف المرسومة، إضافة إلى تمويل وإجراء مقابلات مع الشخصيات والمجموعات، التي يمكن أن تسير على وفق التوجهات الأميركية السعودية والقطرية. ليس من قبيل الصدفة، في هذا المجال، أن نرى الأكثرية الساحقة من الشخصيات التي أريد تلميع صورتها وإعدادها لدور سياسي مستقبلي، أكان في مصر أو تونس أو اليمن، لا تأتي على ذكر سلبي أو نقيض للسياسات الأميركية والصهيونية في المنطقة. هذا بالإضافة إلى أن دور وسائل الإعلام الخليجية الأخرى، كالعربية والمجموعات السلفية الممولة قطرياً أو سعودياً تقوم بدور فاعل في هذا الحراك المشروط بالصمت، حيال الغزو الأميركي الصهيوني لفلسطين والقدس والعراق وأفغانستان وللهيمنة والوجود العسكري الكثيف في بلدان الخليج. هذا على الرغم من وجود مجموعات مستقلة ثورياً، ترغب وتعمل من

أحل تغيير حقيقي في داخل هذه البلدان، والتي انتفضت لتغيير واقع القمع والفساد، كما وتسعى لتغيير السياسات التي تخدم مصلحة شعوب المنطقة، هذه المجموعات يتم عاصبتها والتعتيم عليها من قبل الوسائل الإعلامية المذكورة آنفاً، والمحرومة من تمويل نشاطاتها، إلا إذا خدمت المخطط الأميركي الخليجي المهيمن.

لقد لعبت كل من قطر والسعودية بمالهما وإعلامهما، والمجموعات التي تتبع لهما دوراً متدرجاً في محاولة حرف الثورات واستغلالها، بما ينسجم مع تطلعات هاتين الدولتين، ومع مصالح الولايات المتحدة في خدمة المشروع الفتنوي في المنطقة

لقد لعبت كل من قطر والسعودية بمالهما وإعلامهما والمجموعات التي تتبع لهما دوراً متدرجاً في محاولة حرف الثورات واستغلالها، بما ينسجم مع تطلعات هاتين الدولتين، ومع مصالح الولايات المتحدة في خدمة المشروع الفتنوي في المنطقة.

هذا ما كان يطمح إليه المحافظون الجدد، الذين سعوا إلى إقامة الفتن بين مكونات المجتمعات العربية منذ تسعينات القرن الماضي، الآن وجدوا الوقت المناسب والشخصيات المطواعة من متعصبين مذهبياً ومفكرين (!)، يبيعون عقلهم بمال يحرق مجتمعاتهم، بخاصة إذا كانوا يعيشون في فرنسا أو أميركا أو سويسرا، أو يملكون بيتاً بمساحة شقة كبيرة، يعومون فيه أمام منتجعات إمارة موناكو، ينظرون عودتهم إلى عواصم كيما يجري استقبالهما كفاتحين ومحررين، ويتبوأون المناصب العالية ولكنهم لا يختلفون، من حيث الوظيفة والسلوك السياسي، عن الحكومات الاستبدادية السابقة، وينفذون السياسات المعادية للشعوب ويعيشون الفساد ويجمعون الأموال الحرام. (خذ مثلاً برهان غليون أو بعض قادة ليبيا الجدد).

لم يكن بسيطاً بالنسبة لدول عربية كبرى، أن ترى إمارة قطر، عدد سكانها لا يتجاوز نصف مليون إنسان، تعبث في الأوضاع الداخلية لهذه الدول، حيث تصح الآلة الإعلامية التابعة لها (الجزيرة)، آلة لتشويه الحقائق في وقت تحتاج فيه الشعوب إلى إيضاح الصورة الحقيقية. فإمارة قطر هذه التي تضخم دورها منذ سنة 1995، بعد الانقلاب الذي قام به أمير قطر الحالي حمد بن خليفة على والده، محمياً بحلف برحا بحمد بن جاسم موجه قناة (الجزيرة)، وواضع سياساتها ومموّلاً لشخصياتها القوية كيما تبدو كبيرة،بدءاً من الشيخ يوسف القرضاوي مروراً بعزمي بشارة وصولاً إلى حركة النهضة، ووزير خارجيتها(مرشح الجزيرة) في تونس،والذي كان موظفاً في قناة الجزيرة وموصولاً إلى البنتاغون والبيت الأبيض الأميركي. هذا مع عدم نسيان العلاقة

الوطيدة بين أمراء قطر وقادة الكيان الصهيوني الغاصب، والتي لم تتوتر حتى عندما توجت قطر بملايين الدولارات في أعقاب عدوان تموز على لبنان، وما سببه هذا العدوان من دمار. أيضاً لم تتوتر هذه العلاقة بعد عدوان كانون أول- كانون ثاني 2008 - 2009 على غزة، عندما أعلنت قطر عن إقفال المكتب التجاري الصهيوني في الدوحة... وما كادت تفعل.

إمارة قطر هذه التي تعوم على بحر من النفط والغاز بعدد سكان لا يتجاوز 200 ألف نسمة (السكان الأصليين)، والتي يصل الدخل السنوي للفرد الواحد فيها إلى أكثر من مئة ألف دولار، وهو الأعلى في العالم، تستخدم أكثر من مليون موظف وخادم في مؤسساتها العسكرية والمدنية، وتقوم باستضافة القيادة المركزية الأميركية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى في قاعدة «العيديد» الجوية. هذه القوات الأميركية قامت بأدوار قتالية عدوانية في أفغانستان وغيرها من المناطق القريبة كالعراق، وربما على الجمهورية الإسلامية في إيران لأعمال استخبارية/ جاسوسية. وقد ترى هذه الإمارة الصغيرة أن الوجود الأميركي يحميها من التقلبات السائدة في المنطقة. من هنا فإن المعاهدة المعقودة بين أميركا وإمارة قطر بعد الانقلاب رسمت الأدوار التنفيذية لهذه الأمارة، في وجود أميركي بالداخل ووجود أميركي في العقل والحراك السياسي للأمراء الجدد. لذلك سعت قطر إلى القيام بدور توسطي، ومخابراتي في الوقت نفسه، بين الخصومات في المنطقة، بدءاً من السودان إلى اليمن إلى لبنان إلى فلسطين، برقابة ومتابعة وتوجيه أميركي على هذا الدور، من أجل تعويم قطر على حساب بقية الدول العربية الكبرى، كمصر وسوريا والعراق وحتى السعودية. بالإضافة إلى هذا الدور دعمت قطر وبمباركة أميركية مالياً وإعلامياً، حركة الإخوان المسلمين بشخص الشيخ يوسف القرضاوي وحاشيته، حيث خصصت له المال والصورة الإعلامية، التي من خلالها أطل على العالم بخطاب مهادن للولايات المتحدة والكيان الصهيوني، ومهاجمته لايران وحزب الله والمقاومة والنظام في سوريا المساند لها والممانع للمخططات الأميركية-الصهيونية[5].

المعاهدة المعقودة بين أميركا وإمارة قطر بعد الانقلاب رسمت الأدوار التنفيذية لهذه الإمارة، في وجود أميركي بالداخل ووجود أميركي في العقل والحراك السياسي للأمراء الجدد

5 - أنظر: باتريك سيل، «هكذا تدير قطر الفوضى الخلاقة»، السفير 2012/3/2

سعت السعودية منذ نشأتها التي ترافقت مع الدعوة الوهابية (نسبة إلى محمد بن عبد الوهاب)، التي تعود بأصولها إلى قبيلة عبد العزيز بن سعود، إلى مد نفوذها على كامل الجزيرة العربية، بدعم وتنسيق مع المملكة المتحدة البريطانية، التي كان

◄

لها مصلحة في مواجهة السلطنة العثمانية. وقد كان للبريطانيين دور فاعل في عودة السعوديين ودعوتهم منذ بداية القرن التاسع عشر، عندما أرسل العثمانيون محمد علي باشا لإخضاعهم، حيث وصل إلى معقلهم في الدرعية وشتتهم. إلا أنهم عادوا بمساعدة بريطانية، وحكموا جزءاً من الجزيرة حتى بدايات القرن العشرين حين أكملوا السيطرة على الجزيرة العربية وأجزاء من البحر الأحمر. ويذكر هاليم وايزمن في مذكراته: «إن وينستون تشرشل الذي كان وزيراً للمستعمرات البريطانية في حينه، قد أرسله للقاء ابن سعود الذي وحسب تعبير وايزمن، إن تشرشل قال له، سأجعل من ابن سعود أميراً لأمراء العرب»، والطلب إلى وايزمن إبقاء علاقة جيدة مع هذه العائلة. امتدت هذه العلاقة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت معالم القوة الأميركية تظهر عالمياً، فلم يضيع عبد العزيز بن سعود هذه الفرصة، فطلب موعداً مع الإدارة الأميركية، حيث حصل على لقاء مع الرئيس فرانكلين روزفلت على متن الطراد الحربي الأميركي في قناة السويس في شهر شباط عام 1945. وقد مهد هذا اللقاء لبداية تحالف جديد يجعل من الجزيرة العربية وخصوصاً الأراضي التي تسيطر عليها المملكة، تحت السيطرة الأميركية مقابل حماية مباشرة من الولايات المتحدة لبقاء الملك بيد أبناء عبد العزيز آل سعود وضمن اتفاقات أمنية وسياسية واقتصادية، تمظهرت من خلال المواقف السعودية من القضايا العربية كافة، وعلى الأخص القضية الفلسطينية. وعلى سبيل المثال وقفت السعودية مع حلف بغداد (1958)، الذي كان برعاية أميركية وضم إيران (إبان حكم البهلوي) وتركيا وبغداد (حكومة نوري السعيد)، الذي كان يهدف لمواجهة المد القومي العربي بقيادة عبد الناصر[9]. وتتحدث بعض المصادر عن أن السعودية حاولت اغتيال جمال عبد الناصر، بدفع أموال لعبد الحميد السراج من أجل القيام بمهمة الاغتيال. (جريدة الثبات اللبنانية، 2012/2/17)

حاييم وايزمن في مذكراته: ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطانية، أرسلني إلى ابن سعود وقال لي: سأجعل من ابن سعود أميراً لأمراء العرب، وطلب مني أن أقيم علاقة ودية مع هذه العائلة.

9 - [illegible] pp. 230-231

لم تقف السعودية يوماً موقفاً حاسماً من القضية الفلسطينية، ومن الاغتصاب الصهيوني لفلسطين، سوى ببعض الإعلام العابر الذي لم يكن صادراً عن إيمان صادق تجاه القضية الفلسطينية، كقضية مركزية للعرب والمسلمين. وجميع العرب يعرفون أنه عندما أجرا الملك فيصل بن عبد العزيز، على القول لبعض المسؤولين الأميركيين، من أنه يريد «أن يصلي في القدس» أرسل الأميركيون من يطالبه بعدم

فريضة، أن الذي قام بالاتصال مريض نفسياً. ...إلى أن خرجت المبادرة العربية - السعودية - التي تبنت مبادرة الملك عبد الله والتي تبنتها الجامعة العربية في قمة بيروت عام 2002، والتي تطالب الكيان الصهيوني الغاصب بالانسحاب من أراضي عام 1967، في مقابل اعتراف عربي شامل بهذا الكيان(!).

دعمت السعودية الأنظمة العربية القائمة وخصوصاً تلك الأنظمة المتوافقة مع السياسات الأميركية في المنطقة، وبخاصة تلك التي أقامت علاقات مباشرة مع الكيان الصهيوني الغاصب (دعمت السادات وحسني مبارك الرئيس المصري المخلوع)، إضافة إلى دعمها لصدام حسين في حربه على الجمهورية الإسلامية الإيرانية لمدة ثماني سنوات (1980-1988)، كما دعمت الحرب الأميركية التي غزت العراق عام 2003، في عهد جورج بوش الأبن. في خضم هذه العلاقة الستراتيجية مع الولايات المتحدة الأميركية برز في العالم العربي قوى اعتراضية على المشروعات الأميركية والغطرسة الصهيونية، هذه القوى الشعبية في معظم البلدان العربية والقوى الرسمية والمقاومة، والتي تمثلت بقوى المقاومة في لبنان وفلسطين وفي دول إيران وسوريا، كانت تجد كل أنواع المؤامرة والضغوط من السعودية ودول الخليج، ضمن ما يسمى مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس سنة1981، بقرار أميركي في مواجهة صعود الجمهورية الإسلامية المعادية لسياسة الهيمنة الأميركية، وعندما وصل الزلزال إلى تونس ومن ثم مصر إرتبكت السعودية، التي تربطها علاقات مميزة مع هذين النظامين، وبخاصة النظام المصري. إلا أنه وكما أشرنا،فإن السعودية لا تبني سياسات ذاتية وعلاقات مع الآخرين، إلا ضمن توجيه أميركي واضح المهام والتوظيف.

السعودية لا تبني سياسات ذاتية وعلاقات مع الآخرين، إلا ضمن توجيه أميركي واضح المهام والتوظيف

لهذا فقد استجابت السعودية مباشرة لطلب أميركي باستقبال زين بن علي الرئيس التونسي المخلوع، في حين رفضت فرنسا استقباله، على الرغم من العلاقات الودية التي كانت تسود بين هذا الرئيس والنظام الفرنسي. وفي ذروة الثورة المصرية وصمودها على الرغم من طلب السعودية من الولايات المتحدة الأميركية،أن تتدخل من أجل منع سقوط حسني مبارك لقرب السعودية من مصر، وأهمية هذا النظام بالنسبة لمستقبل الخليج ومستقبل العلاقة العربية الصهيو - أميركية. وقد تبرعت السعودية بأموال طائلة من أجل الحفاظ على هذا النظام، إلا أنها لم تستطع أن تحافظ عليه، وهو رفض أن يخرج إلى السعودية مع أن مكان وجوده بعد تنحيه بقي غامضاً

◀

لفترة تمتد الأسبوع من الزمن. في هذه الأثناء، دخلت السعودية بأموالها وقطر بإعلامها وأموالها على خط هذه الثورة وبالتنسيق مع أميركا. وما زال الصراع جارياً بين القوى المتحالفة (قل الخاضعة) مع أميركا كالسعودية وقطر، مقابل قوى الثورة الحقيقية التي تهدف إلى التغيير الشعبي لسياسات النظام وتوجهاته المحلية والخارجية[10]. تقول الرشيد في مقالتها: «إن النظام السعودي كان حذراً لسقوط حسني مبارك، خوفاً من أن يجره الحلفاء الأميركيون، فقامت السعودية بدفع الأموال لنظام مبارك لتعويض النقص في الدعم الأميركي. أما في تونس، فقد كان للسعودية علاقات أمنية واستخباراتية ممتازة مع نظام بن علي، وقد حثت السعودية من افتضاح هذا الأمر بعد سقوطه. أما في البحرين، فقد سارعت السعودية بأمر أميركي للتدخل إلى هذه الجزيرة، عبر ما يسمى قوات درع الجزيرة لقمع الثورة، وإبقاء آل خليفة في الحكم، لما لموقع البحرين الستراتيجي لأميركا وسعودياً من أهمية». ولهذا فقد زار روبرت غيتس وزير الدفاع الأميركي السابق السعودية، وأعطى إشارة الموافقة لدخول السعودية إلى البحرين، عن جهتين من الجامعة العربية، أو من مجلس الأمن وبسكوت مطبق منهما. هذا يشير إلى أن السعودية كانت في جوهر معتقدها، ضد أي ثورة حقيقية تطالب بالعدالة والحرية، بما مساعدتها للثورة الليبية لاحقاً ومحاولة خنق الثورة اليمنية والإبقاء على النظام، مع إزاحة علي عبد الله صالح فقط ومده بحصانة رئاسية. (أنظر نموذج المبادرة الخليجية)، إلا من قبيل تطويع إرادة التغيير والثورة، والانحراف بهذه الانتفاضات كي لا تصل إلى مبتغاها في نظام عادل حر مستقل يؤمن العدالة الاجتماعية والتمثيل الصحيح، لأن ذلك سيفضح سياسات حكام الخليج وعلى رأسهم السعودية.

10- Majed al Rashid, The Saudi Response to The Arab Spring: Overturned and Overturn, www.opendemocracy.net

في البحرين تم احتواء التحركات الشعبية عبر تدخل الدبابات السعودية، وإن كانت هذه التحركات لا تزال تعبر عن نفسها بقوة حضور لافت

ويتحدث في هذا المضمار مدير تحرير مجلة «لوموند ديبلوماتيك» الفرنسية بقول... وفي البحرين تم احتواء هذه التحركات الشعبية عبر تدخل الدبابات السعودية، وإن كانت هذه التحركات لا تزال تعبر عن نفسها بقوة حضور لافت. أما في أماكن أخرى فقد ساهم مزيج من التساهلات السياسية، كما في المغرب، والهبات المالية كما في الجزائر، طريقاً للمملكة السعودية في احتواء الاحتجاجات الشعبية... فمن يستطيع أن يصدق، ولو لثانية أن النظام السعودي يسعى إلى إرساء الديمقراطية في دمشق(مثلاً)، وهو الذي لا يعترف بأي مجلس منتخب؟ هذا النظام الذي أعلن وزير الداخلية فيه للتو أن

الظاهرات في شرق البلاد (السعودية) ما هي إلا شكل جديد من أشكال الإرهاب[11]، إن استقراءً موضوعياً للمواقف السعودية من التطورات العربية، يوضح أنها قد بنت سياساتها على مسألتين اساسيتين هما:

الأولى: تمويل الجماعات التابعة لها وتنقيبهم بعقل وهابي تكفيري للتحويل حل مساندتها، مع الولايات المتحدة الأمريكية، للقاعدة في أفغانستان في ثمانينات القرن الماضي، وانتهاءً بمساعدة القاعدة والتكفيريين في العراق، لقتل المسلمين الآخرين وإباحة دمائهم واعتبارهم خارجين عن الدين، حتى أن كاتباً أمريكياً، من خبروا التركيب العقائدي الاختراقي السعودي، استنتج هذه الخلاصة من خلال معرفته بواقع العقل السعودي وسلوكياته وتوجهاته الخطرة، فقد «حذر المحلل الاستخباري السابق في وكالة الأمريكية «جوناثان شانزر»، من مخاطر الدور السعودي في سوريا، مشيراً إلى أن في جعبة التاريخ درساً مفاده،إن «لا أحد سيكون أكثر خطورة من السعوديين». ففي آخر مرة ارتأى فيها السعوديون أن لديهم واجباً لـ «إحباط» السياسات الروسية، كانوا قد مهدوا الطريق لانبثاق جيل من الجهاديين في أفغانستان، يشرون الفوضى في العالم منذ ثلاثة عقود وحتى الآن».

في السياق نفسه نقل المحلل الاستخباري هذا، وهو أيضاً مسؤول في «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية»، عن تقارير إخبارية أن السعودية ترسل بالفعل أسلحة ومعدات للمعارضة السورية عبر حلفائها من العشائر السنية في العراق ولبنان، على أن ترسل المزيد. وهذا ما ألمح إليه وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل عندما وصف فكرة تسليح المعارضة السورية التي اقترحها أمير قطر بأنها «فكرة ممتازة»... بعد ذلك بساعات بدأ رجال الدين في السعودية، كما الشيخ يوسف القرضاوي، يدعون على الملأ ومن على منابر الجوامع إلى الجهاد في سوريا. ويعتبر شانزر أن ذلك يعود إلى رغبة الدول «السنية» في الخليج إلى تقويض نظام (الرئيس) الأسد، لأنه حليف عدوتهم الشيعية إيران[12]. هذا وإن كنا نعتقد أن المسألة بعمقها ليست سنية - شيعية، بقدر ما هي مواقف سياسية لدولة لا تملك زمام أمرها السياسي، في مواجهة قوى مقاومة وممانعة تسعى للتحرر من الاستبداد والفساد، ومعادية لأمريكا والصهيونية وتساند تحرير فلسطين.

الثانية: تجد هذه الدولة السعودية الدين، كذريعة لشق الصف وجرهم إلى قتال اخلاهم، وهذا ما ترغب فيه وتسعى إليه وتعده بعناصر القوة وإسقاط الفتنة الولايات

المتحدة ووكيلتها السعودية.

والدليل الدامغ والواضح على هذا السلوك المزدوج المعايير، هو سلوك هذه المملكة مع التحركات الشعبية التي تحصل في المنطقة الشرقية وبخاصة منطقة القطيف. هذه المنطقة التي يتم تهميشها من قبل آل سعود، منذ قيام مملكتهم هذه وحتى اليوم، مع أن معظم النفط والغاز السعودي يستخرج من هذه المنطقة، وهي تعاني من كل أنواع الحرمان والقمع والسجن والبطالة. وعندما هبت جماهير هذه المنطقة للتظاهر بشكل سلمي للتعبير عن المعاناة الطويلة، وترفع مطالبها إلى السلطات، تمّ الرد عليها بإطلاق الرصاص الحي، ما أدى إلى استشهاد أكثر من عشرة شبان. وتقول التقارير أن هناك ما يفوق عشرات الآلاف من السجناء، ممن ليس هناك أيُّ أحكام بحقهم، بل هم سجناء سياسيون. وتلجأ السلطات السعودية وإعلامها إلى التحريض المذهبي، مع أن المتظاهرين يرفعون شعارات مطلبية واضحة ليس فيها ما يشي بأي دوافع فئوية ضيقة. وهذا يدل بوضوح أن السعودية لم تُطِق يوماً حركات شعبية ثورية. يكتب أحد الباحثين السعوديين المهتمين بالفكر السياسي، الدكتور فؤاد إبراهيم ما يلي:« في الحالة السعودية، تتهاوى الهيبة المعنوية والأخلاقية للنظام الحاكم، كما يظهر من التجاذب المفتوح بين النظام والقوى السياسية والاجتماعية. لدى غالبية سكان المملكة قناعة راسخة بأن العائلة الحاكمة، فاسدة مالياً وأخلاقياً.

لدى غالبية سكان المملكة قناعة راسخة بأن العائلة الحاكمة، فاسدة مالياً وأخلاقياً.

ويشير الكاتب إلى كيفية تعاطي السلطات السعودية مع الحركة الاحتجاجية في بلدة العوامية. يقول فؤاد إبراهيم نقلاً عن أحد الكتاب الصحفيين السعوديين التابع للسلطة قوله:«إن ترك مواطنو العوامية هؤلاء الغوغائيين يفعلون ما يشاؤون، فيم هالكون جميعاً». يقول إبراهيم:«على مدى عام جرى اعتقال عدد من الكتاب (السعوديين)، على خلفية التفاعل مع الربيع العربي»[13]. وما يثبت كلام السيد إبراهيم ما ورد في تقرير لجمعية حقوقية، يشير في تحقيق إلى وجود ما يزيد عن 4400 معتقل في سجون المخابرات السعودية. فقد «أعلنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس(2012/3/4)، أن عدد المعتقلين في سجون المباحث العامة في السعودية يبلغ 4400 موقوف بينهم سبع نساء، ...كما أعلنت الجمعية أن السلطات «تحتجز دون محاكمة عشرات آلاف

إن عدد المعتقلين في سجون المباحث العامة في السعودية يبلغ 4400 موقوف بينهم سبع نساء،

13 - السفير اللبنانية، بعد عام على ربيع السعودية: مملكة تلد نقيضها، 2012/3/5.

الرجاء، لأسباب سياسية».[14]

ربما أكثر ما يلخص الوضع السعودي الداخلي والأوضاع المتفجرة من أطراف العائلة الحاكمة - خاصة بعد قيام الانتفاضات العربية -، هو ما نقل عن الأمير طلال بن عبد العزيز الذي استقال من «هيئة البيعة» بعد تعيين الأمير نايف ولياً للعهد. يتحدث الأمير طلال عن مؤامرة قطرية على السعودية، وعلى الدول العربية، لتفتيتها إلى دول مذهبية. ويعتبر الأمير طلال أن المؤامرة على سوريا تأتي في هذا السياق، وذلك من خلال اتفاق بين قطر وأميركا وإسرائيل. كما تحدث عن علاقات تربط بعض المسؤولين السعوديين بكبار قادة العدو الصهيوني[15].

14- صحيفة ٢٠١٢/٥/١٩

15- صحيفة الشرق الأوسط ٢٠١٢/٥/٢٦

في لوسيل عبر رئيس الوزراء القطري ووزير الخارجية حمد بن جاسم، خلال زيارته إلى الدوحة عن تأييده لتسليح المعارضة السورية، التي تقاتل النظام السوري وقال: «علينا أن نفعل كل ما بوسعنا لمساعدتهم، بما في ذلك تسليحهم ليدافعوا عن أنفسهم... علينا أن نساعد هؤلاء بكافة الوسائل اللازمة». وأضاف: «إن مجلس الأمن لم يتحمل مسؤولياته لوقف القتل... نعتقد نحن العرب نستطيع أن نفعل ذلك... نحتاج إلى تحالف، لكن نواة هذا التحالف يجب أن تكون عربية»[16]. لقد اختزل الوزير القطري الجامعة العربية ودولاً عربية أساسية، كمصر والعراق والسودان والجزائر...، مع أن عدد سكان الخليج بكل دويلاته، لا يساوي عدد سكان القاهرة أو بغداد. محاولاً فرض خطط سياسية بتسكرية لا يستطيع أن يقوم بها أو ينفذها. إنما ينفذ أجندة أميركية إسرائيلية نابعة من حقد دفين على الثورات العربية والمقاومات العربية، الذي يتناقض في جوهره مع وجود أنظمة خليجية، لم تنتج سوى التخلف وتبذير أموال الأمة على شخصيات وجماعات تدافع عنها وعن أفكارها الهزيلة.

16- أنظر مجلة الدفاع الوطني اللبناني العدد 81 تموز 2013 ص 29

اختزل الوزير القطري الجامعة العربية ودولاً عربية أساسية كمصر والعراق والسودان والجزائر...، مع أن عدد سكان الخليج بكل دويلاته، لا يساوي عدد سكان القاهرة أو بغداد

هناك إصرار أميركي - أوروبي - سعودي - قطري، على اتباع سيناريوهات متعددة لإسقاط النظام في سوريا. هذا ما أشارت إليه بعض الصحف الأوروبية القريبة من دوائر الاستخبارات الفرنسية، تنقل جريدة السفير اللبنانية عن صحيفة «لوكنار آنشينيه» الفرنسية بتاريخ 2012/3/1 بعنوان: «اجتماع عقد على هامش مؤتمر تونس: استخبارات عربية - غربية تبحث خيار الانقلاب على الأسد». اجتماعان لأصدقاء سوريا في تونس الأسبوع

الماضي، وليس اجتماعاً واحداً: الأول دبلوماسي والآخر في مكان مجاور وكان استخباراتي. الخبر جاءت به صحيفة «لو كنار آنشينيه» الفرنسية في عددها الأسبوعي الصادر بالأمس (آخر شهر شباط 2012). نقلت الصحيفة خبرها عن مصادر في وزارة الخارجية الفرنسية والاستخبارات العسكرية. قالت إن اجتماعاً أمنياً على أعلى المستويات عقد في العاصمة التونسية حضره ممثلون عن الاستخبارات العسكرية الأميركية والبريطانية والفرنسية والتركية والسعودية والقطرية وبحثوا بشكل خاص خيار تنظيم انقلاب عسكري في سوريا ضد (الرئيس) بشار الأسد. وقال أحد ضباط الاستخبارات العسكرية الفرنسية (يبدو أنه هو الذي سرب الخبر)، إن الفكرة تقوم على تغير محتمل (فرضية تشجيعها رشوة)، في موقف ضباط سوريين كانوا ولا زالوا على ولائهم للأسد، وقد بدأوا يرون أن لا مخرج من الأزمة إلا بالقطيعة مع الأسد وأسرته. ويبدي الأمراء السعوديون استعداداً كاملاً لوضع المال اللازم، لذلك على الطاولة لمساعدة هؤلاء الضباط على استكمال تمردهم مستقبلاً. ونقلت الصحيفة الفرنسية الساخرة عن المصدر الذي تحدثت إليه في «مديرية الاستخبارات العسكرية» الفرنسية قوله: «قوبلت فكرة الانقلاب بحماسة من قبل ممثلي أجهزة الاستخبارات العربية المشاركة... وقال ضابط سعودي: إن أمراء سعوديين على كامل الاستعداد للإسهام في أي مبالغ مالية، مهما كانت قيمتها، من أجل تسهيل استمالة ضباط سوريين وحثهم على الانقلاب على الرئيس الأسد»[17].

إن أمراء سعوديين على كامل الاستعداد للإسهام في أي مبالغ مالية، مهما كانت قيمتها، من أجل تسهيل استمالة ضباط سوريين وحثهم على الانقلاب على الرئيس الأسد

هذا في الوقت الذي تعزز فيه كل من قطر والسعودية علاقاتها السرية مع عدو العرب والمسلمين الكيان الصهيوني الغاصب. فمنذ سنة 2005 أعلنت السعودية رفع الحظر عن المنتجات والبضائع الإسرائيلية. وفي عام 2009 حصل تعاون اقتصادي كبير بشراكة سعودية-إسرائيلية مشتركة، لإدارة حقل «سردار» للغاز على حدود تركمانستان وأذربيجان. الشركة بقيادة الصهيوني يوسف مايمان وتركي بن عبد الله بن عبد العزيز (الابن السابع للملك). كما يذكر كتاب «أصدقاء حقاً: داخل التحالف الأميركي-الإسرائيلي»... يذكر الكتاب أن لقاءات تنسيقية تحصل بين المخابرات السعودية والصهيونية لتبادل المعلومات بمعرفة الولايات المتحدة[18]. ربما تشكل هذه التحديات الخارجية، إضافة إلى التحديات الداخلية، منعطفاً جديداً في تفكير المسؤولين في الدول العربية الجديدة، خصوصاً وأن أزمة الجمعيات المدنية

17 - ترجمة ونقل جريدة الأخبار اللبنانية. قطة عربية وتركية واميركيون في دمشق 2012/3/10.

18 - Friends Indeed: Inside The U.S.- Israeli Alliance, Yossi Mimon with Dan Raviv. Hyperion Books, 1994, pp. 191.

والتمويل الأميركي والتدخلات السافرة لمحور الشر والاستكبار الأميركي مع بعض الدول التي ما زالت تقوم بتمويل وتسليح حركات مناوئة للمقاومة وللثورات والتغيير الجوهري، من أجل تيئيس الشعوب من إمكانية الثورة الحقيقية، ومن إمكانية تحقيق الشعوب لأهدافها في العيش بكرامة وحرية. أليست الصحوة تفرض الوعي بتحديد الأصدقاء والأعداء والحذر من الفتنة. ◆